

الفصل الثاني عشر

الحركة الوطنية

يرجع تاريخ الحركة الوطنية في تونس إلى اليوم الأول الذي فرضت فيه فرنسا حمايتها على تونس ، وهذه الحركة تعد من أقدم الحركات المناوئة للاستعمار الأجنبي في البلاد العربية . ويجد المتتبع لحلقاتها سجلا كاملا لكفاح شعب في سبيل حريته واستقلاله خلال ما يقرب من سبعين سنة . وقد ابتدأت هذه الحركة بالكفاح المسلح ضد العدوان الفرنسي ، فلما أعيته الوسائل المادية لجأت إلى الكفاح السياسي بمختلف وسائله ، واستمرت سلسلة هذا الكفاح متصلة الحلقات منذ أن استسلمت القوات الوطنية المسلحة حتى اليوم . وقد تطور هذا الكفاح خلال هذه المدة الطويلة بحسب الظروف ، وتكيف حسب مقتضيه مصلحة البلاد ، ولم يستطع الفرنسيون في يوم من الأيام أن يقضوا عليه ، رغم توافر قواتهم الفاشية وأساليبهم الاستعمارية ، بل إن الاضطهادات التي كان ينزلها الفرنسيون بهذه الحركة لم تكن تزيدها إلا قوة وانتشاراً ، وما من اضطهاد نزل بها إلا خرجت منه أقوى وأشد .

حركة الشباب التونسي :

لم تظهر الحركة الوطنية في صورة منظمة إلا في أوائل القرن العشرين ، ولا يعني ذلك انعدامها في الأعوام السابقة ، فقد بدأت بمحاولات فردية عديدة قام بها بعض رجالات تونس في معارضة السلطة الفرنسية ، ومقاومة مشروعاتها الاستعمارية التي لم تخرج وقتئذ من دور التجربة . وأشهر رجال المقاومة في هذا العهد محمد السنوسي والبشير صفر ، الذي يعتبر بحق أب النهضة التونسية الحديثة ، بما كان يقوم به من نشاط لزرع بذور الوعي القومي بين الشباب التونسي ، فيما كان يلقيه من محاضرات بمعهد ابن خلدون في عاصمة تونس .

وبعد أن ظهر اتجاه السلطة الفرنسية إلى الاستحواذ على مقاليد البلاد ، ومحاولة القضاء على السيادة التونسية ، ازدادت حركة المقاومة شدة ، وشمر رجالها بوجوب جمع كلهم في هيئة منظمة تحت زعامة علي باش حانبه ، وقد التف حول هذه الجماعة الشباب التونسي وناصرها ، وتأسست في سنة ١٩٠٤ جريدة «التونسي» التي كانت تعتبر لسان حال الوطنية التونسية في ذلك العهد .

بيد أنه لم يكن لهؤلاء الجماعة برنامج سياسي ، بل كانت حركتهم سلبية ، إذ كانوا يعملون على مقاومة مشاريع الاستعمار ، والدفاع عن حقوق تونس ، كما يشنون من حملات عنيفة على صفحات جريدتهم . وكانت هذه الحركة متأثرة في بعض نواحيها بحركة الشباب العثماني ، وتدعو إلى فكرة الرابطة الإسلامية .

وإلى هذه الجماعة يرجع الفضل الأكبر في إيقاظ الشعور الوطني بين طبقات الشعب . وقد ظهرت آثار تلك اليقظة في مناسبات عديدة جعلت نفوذ السلطة الفرنسية مهدداً بالزوال .

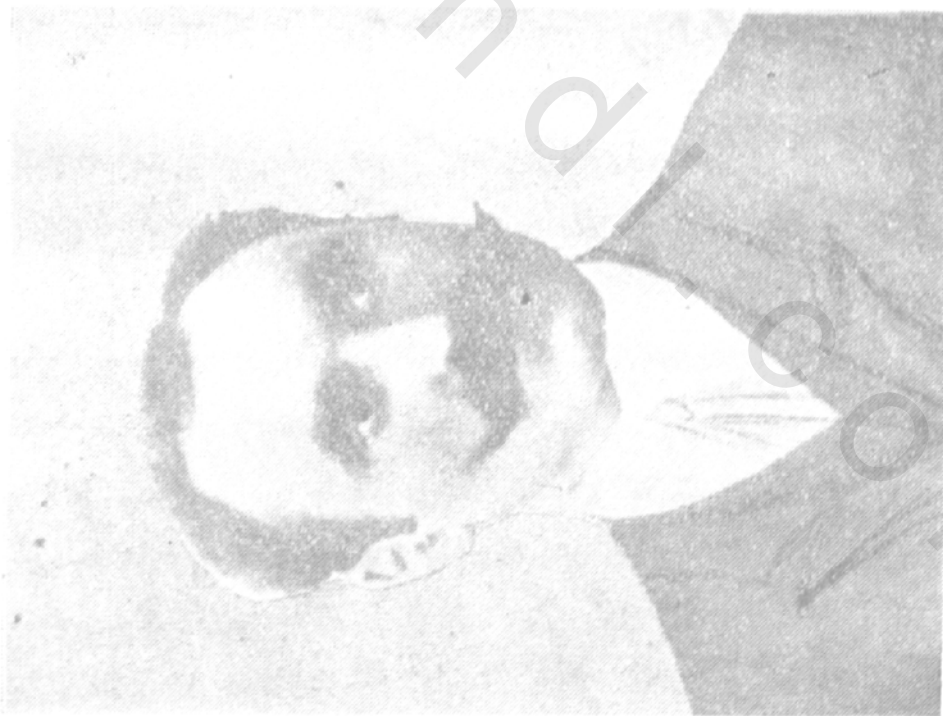
وفي تلك السنوات أخذ القلق يعم الشعب ، وتوترت العلاقات بين العرب والأجانب من فرنسيين وإيطاليين بسبب اعتداء الإيطاليين على استقلال طرابلس ، وكانت الاصطدامات بين العرب والإيطاليين في تونس تنذر بقرب حلول كارثة كبيرة . وفي أواخر سنة ١٩١١ أرادت السلطة الفرنسية أن تستولي على جزء من مقبرة الجلاز الإسلامية في عاصمة تونس ، وحاولت تسجيلها في ٧ نوفمبر ، ولكن الشعب هب للحيولة دون هذا الاعتداء ، واجتمعت جماهير غفيرة لحماية المقبرة ، وأصررت السلطة الفرنسية على تنفيذ قرارها بالقوة . فاصطدمت الجماهير مع القوات الفرنسية وانتشرت الثورة في أنحاء العاصمة ، ولم تستطع السلطة الفرنسية إخماد نيرانها إلا بعد عناء شديد .

وقد حملت السلطة الفرنسية جماعة علي باش حانبه مسؤولية هذه الحوادث ، فمطلت جريدة «التونسي» ، وأعلنت الأحكام العرفية في البلاد ، وبقيت تونس تحت الحكم العسكري القاسي منذ ذلك التاريخ إلى سنة ١٩٢٢ .

ثم في سنة ١٩١٢ أضرب عمال «الترمواي» في تونس احتجاجاً على تصرفات الشركة الأجنبية التي كانت تسخر هؤلاء العمال لمصاحبتها الخلصة . فاجم الشعب على تأييد العمال ، وتضامن معهم إلى أن رضخت الشركة . ولكن السلطة



المغفور له الزعيم عبد العزيز الشعالبي



المغفور له الزعيم علي باش حاميته

الفرنسية عمدت إلى استخدام الجيش في تسيير «الترمايات» للقضاء على الاضراب، فتصدى الشعب لهذه المحاولة يقاومها ويعنم بالقوة كل من يعمد إلى الركوب، إلى أن أجبرت طلبات العمال .

وكانت هذه الحوادث انذاراً للسلطة الفرنسية بأن الشعب التونسي قد أعدّ المدّة لمقاومة سياستها، والوقوف في سبيل تنفيذ برامجها الاستعمارية، فعمدت العزم على القضاء على الحركة الوطنية التي كان يقوم بها انصار باش حانبه، ونفت اقطاب هذه الحركة إلى الخارج . فانتقلوا إلى الأستانة ما عدا الأستاذ عبد العزيز الثمالي الذي اختار الإقامة بباريس بعد أن قضى عدة أشهر في الجزائر .

في الحرب العالمية الأولى :

لقد شملت الدولة العثمانية بعطفها جميع التونسيين المنفيين، وأكرمت مشوام وأسندت لبعضهم مناصب عالية . فتابعوا عملهم في الخارج، ورفعوا صوت تونس عالياً في المطالبة بالاستقلال مدة الحرب العالمية الأولى . وقد اشتهر من بينهم على باش حانبه والشيخ صالح الشريف والشيخ اسماعيل الصفايبي، أما محمد باش حانبه فقد أسس لجنة «تونسية جزائرية» بسويسرا كانت تصدر مجلة «المغرب» للدفاع عن حقوق المغرب العربي، والتفنيد بمظالم الفرنسيين فيه، والمطالبة باستقلاله .

أما في داخل تونس فقد كانت الأحكام العرفية القاسية تمنع كل نشاط سياسي، فاشتد الضغط على الشعب، واعتقل قادة الرأي طيلة مدة الحرب؛ خوفاً من نشوب الثورات .

وبالرغم من ذلك فإن سكان الجنوب التونسي — وخاصة قبائل بني زيد الذين اشتهروا بالبطولة والنخوة العربية — أعلنوا الثورة على فرنسا سنة ١٩١٥ تحت قيادة البطل الشهير الحاج سميد بن عبد اللطيف أحد أعضاء المجلس الشورى التونسي ودامت الممارك الطاحنة بين قبائل الجنوب التونسي والقوات الفرنسية سنتين كاملتين، ولم تستطع فرنسا القضاء عليها إلا بمد حشد الجيوش الجرارة وإرسال للنجادات الكثيرة .

الحزب الحر الدستوري التونسي :

بعد أن وضعت الحرب أوزارها ، وأعلن الرئيس ولسن مبادئه المشهورة « عمت الشعوب الضعيفة والمستعمرة موجة من الأمل القوي . فأظهرت رغبته الملحة في التحرر من الاستعمار ، ومن بينها الشعوب العربية التي كانت تطالب باستقلالها . وكانت الوفود العربية تتجه إلى باريس لإقناع الدول المشاركة في مؤتمر السلم بوجوب إعطائها حقها في تقرير مصيرها . ففي شهر سبتمبر سنة ١٩١٨ قدمت لجنة تحرير تونس والجزائر عريضة مؤتمر الصلح المنعقد في باريس للمطالبة بحقوق شعوب المغرب ، كما أرسلت في ٢ يناير سنة ١٩١٩ برقية في نفس المعنى إلى الرئيس ولسن الذي كان يقيم وقتئذ روما . وقد قدم كذلك الزعيم عبد العزيز الثعالبي الذي كان يقيم في باريس عريضة^(١) في أوائل سنة ١٩١٩ إلى الرئيس ولسن باسم الشعب التونسي مطالباً باستقلال بلاده ، ثم أصدر في أوائل سنة ١٩٢٠ كتابه الشهير « تونس الشهيدة » الذي فضح فيه الاستعمار الفرنسي وبين فيه رغبة الشعب التونسي في التمتع باستقلاله .

وبينما كان الأستاذ الثعالبي يدافع عن حقوق تونس في باريس ، قام أنصاره في سنة ١٩١٩ بتأسيس الحزب الحر الدستوري التونسي ، وتقدموا بعريضة إلى جلالة الملك محمد الخامس يطالبون فيها بإعلان الدستور .

ولافت هذه الحركة تأييد كافة طبقات الشعب التي كانت تشعر بحاجتها إلى حركة وطنية منظمة ، تنضوي تحت لوائها ، وتعمل في صفوفها .

على أن هذه الحركة — وإن كانت زرى إلى لاستقلال التام للبلاد — لم تعلن عن غايتها جهاراً ، إذ كانت الظروف غير مساعدة . فكان برنامجها السياسي في الظاهر برنامجاً إصلاحياً واسماً يرى إلى إرجاع السلطة إلى أصحاب البلاد الأصليين وقد عمل رجال الحزب وقتذاك للتفاهم مع فرنسا وإقناعها بوجوب إرضاء رغبات الشعب التونسي ؛ إذ أن هذه الرغبات — وخاصة المطالبة بالدستور —

(١) أدرج ملخص هذه العريضة لأول مرة في جريدة « بوبولار » Le Populaire

الباريسية في ١٧ مارس سنة ١٩١٩ ، ثم في جريدة لومانيتي Humanité في شهر يونيو -

لا تتعارض مع بنود معاهدات الحماية (١) .

وقد انتشرت حركة الحزب انتشاراً سريعاً في سائر أنحاء القطر التونسي ، وصارت لها فروع في كافة المدن ، وأصبحت قوة شعبية تحسب لها السلطة الفرنسية ألف حساب .

وعلى أثر ذلك اتجهت الوفود الجديدة إلى باريس للاتصال بالدوائر الرسمية ورجال الأحزاب السياسية . إلا أن هذه الوفود — وإن لقيت عطفاً كبيراً ، وتأييداً من أحزاب اليسار وصحفها — فهي لم تظفر من الحكومة الفرنسية نفسها إلا ببعض الوعود . وبقي الشعب يتربص بأجواز رغباته التي كانت بعيدة عن كل تطرف ، وأخذ حماسه يزداد يوماً بعد يوم .

ولافت الحركة الوطنية تأييداً من القصر نفسه ، وكان للأمير محمد النصف دور كبير في تكوين هذا الاتجاه الجديد الذي اتخذ القصر ، فانضم سموه إلى رجال الحركة الوطنية ، وأدى بعين الإخلاص للحزب .

ومما زاد حماس الشعب اشتعالاً ما عمدت إليه السلطة الفرنسية من الفاء القبض على الزعيم الشيخ عبد العزيز الثعالبي في باريس وإرجاءه إلى تونس . وقد علقت به السلطة الفرنسية تهمة التآمر مع العدو وأودعته السجن . ولكن الشعب تحمس لقضية زعيمه وواصل ضغطه على السلطة الفرنسية ، فأطلقت سراحه ، وخرج من السجن وقاد بنفسه الحركة الوطنية في تونس .

وإزاء الحالة الخطيرة التي آلت إليها البلاد ، وإمام تيار الحركة الوطنية الذي أصبح يهدد النفوذ الفرنسي ، رأت فرنسا أن تسلك سياسة جديدة . فعينت مقبلاً عاملاً جديداً في تونس وهو لوسيان سان (Lueien Saint) ممن اشتهروا بالمهارة والدهاء .

إلا أنه لم يكن في نية الحكومة الفرنسية في يوم من الأيام — كما سيتبين

(١) مما يجدر ذكره أن رجال الحزب استصدروا فتوى قانونية من أستاذين فرسيتين مشهورين وهما « جوزاف بارتيليس » و « أندري فايس » تبين أن المطالبة بالدستور لا تتعارض مع المعاهدات .

ذلك فيما يلي — تغيير الاتجاه الأصلي لسياستها الاستعمارية ، وانتهاج سياسة جديدة تقوم على إجابة رغبات الشعب ، وكلما ظهرت إزمة جديدة في تونس ، ونخرج موقف فرنسا فيها واشتد عليها ضغط الشعب ، غيرت المقيم العام حتى توهّم الناس أنها تنوى تغيير سياستها ، فتمكن بتلك المناورة من دمج الوقت ، وإخاد نار المعارضة إلى حين ، ثم تتحين لها الفرص للقضاء عليها .

وقد عين المقيم الجديد في شهر يونيو سنة ١٩٢١ . وبعد فترة من الزمن قضاه في درس الوضع ، رأى أن يعطى بمض « الترضيات » للشعب التونسي في شهر إبريل سنة ١٩٢٢ . وانحصرت هذه الترضيات في رفع الأحكام العرفية التي كانت أعلنت منذ سنة ١٩١١ ، ونمويض المجلس الشورى بالمجلس الكبير ، وتأسيس وزارة العدل ، مع الفصل بين السلطات العامة .

ولكن هذه الإصلاحات لم ترض الشعب التونسي ، فاشتدت حملته على السلطة الفرنسية ، وقد ساعده على ذلك إطلاق الحريات العامة ، فتمددت الصحف الحرة ، وكثرت الاجتماعات العامة التي كان يقدّمها الحزب .

وفي نفس الوقت ظهرت حركة عمالية وطنية نشيطة تحت قيادة الزعيم النقابي محمد علي القابسي ، فاشتد بها ساعد الحركة الوطنية .

أما فرنسا فإنها لم تغير سياستها ، بل زاد جشعها ، واتسمت برامجها الاستعمارية ، بعد أن تعطل تنفيذها مدة الحرب ، وانضحت اتجاهاتها الجديدة ، وتركزت خطتها النهائية في محاولة القضاء على كيان الدولة التونسية ، وفرنسة البلاد . وتنفيذاً لسياستها الاستيطانية نظمت هجرة الفرنسيين إلى تونس ، وفتحت في وجوههم أبواب الإدارات التونسية ، واقطعتهم الأراضي التي اغتصبها من العرب .

ومما زاد في تخرج موقف الفرنسيين أن جلالة الملك محمد الخامس أخذ يطالب فرنسا رسمياً بإنجاز مطالب شعبه . وتوترت العلاقات بينه وبين فرنسا حتى هدد بالتخلي عن العرش ، إذا لم تنفذ فرنسا مطالب شعبه . وحاول المقيم العام إرجاعه عن موقفه ، وأصدر أمره إلى القوات المصفحة بمحاصرة القصر الملكي يوم ٥ أبريل سنة ١٩٢٢ . فثار الشعب عن بكرة أبيه على هذا الاعتداء ، وقامت

المظاهرات الشعبية في كافة مدن القطر التونسي ، وعمت الاضطرابات جميع أنحاء البلاد حتى أوشتت أن تنقلب إلى اصطدامات دامية .

ولم يرجع الباي عن موقفه إلا بعد أن قدم له المقيم العام وعودا ضريجة بإجابة المطالب القومية ، على شرط تأجيل إنجازها إلى ما بعد الزيارة التي كان رئيس الجمهورية الفرنسية « ميلران » (Millerand) ينوي للقيام بها إلى تونس

وبعد أن تمت هذه الزيارة في أواخر شهر إبريل أصدر المقيم العام أوامر استثنائية قضى بها على الحريات العامة . فتمطت جميع الصحف ، ومنعت الاجتماعات العامة ، وسلطت العقوبات الصارمة على قادة الرأي ، ونفى بمضهم خارج القطر التونسي . فاتجه الزعيم عبد العزيز الثعالبي مؤسس الحزب الحر الدستوري التونسي إلى الشرق سنة ١٩٢٣ ؛ رافعا لواء الجهاد التونسي بين الشعوب العربية والإسلامية ، وأصبحت الحركة الوطنية بوقاة جلالة الملك محمد الناصر الذي كان يشملها برعايته وتأييده .

ولم يستطع الحزب مقاومة هذا الاضطهاد العنيف ، إذ كانت حركته لا تزال فنية لم تتوغل في كافة طبقات الشعب ، ولم يمر عليها زمن طويل يمكنها من نشر الوعي القومي في الشعب بصورة تجعلها تستطيم تحمل كفاح طويل ونضحيات جسيمة .

حركة الشباب التونسيين :

أثر فترة المحرود التي أسفر عنها الاضطهاد أفلت زمام قيادة الشعب من أيدي الجماعة الذين كانوا على رأس الحزب ، وتقلده جماعة من الشباب المثقف بعد عودتهم من فرنسا ، وقد ظهروا في الميدان الوطني بحركة جديدة في أساليبها وأجهااتها . وقد التف هؤلاء مع بقية الشباب التونسي المثقف حول جريدة « صوت التونسي » التي أصدرها الأستاذ الشاذلي خير الله سنة ١٩٢٩ ، بعد أن أوقفت السلطة الفرنسية جريدة « اللواء التونسي »

وساعدت تصرفات السلطة الفرنسية نفسها على انتشار الروح الوطنية ، وبعثها في قوة جديدة . وحدثت في تونس أثناء ذلك حادثتان كبيرتان كان لهما

أثر فعال في عودة انتشار الوعي القومي من جديد ، ويرجع إليها الفضل الأكبر في استئناف الشعب التونسي لكفاحه السياسي الذي لم يتوان فيه منذ ذلك العهد إلى يومنا هذا .

أما الحادثة الأولى فهي انعقاد المؤتمر الأنخارستي Congrès Eucharistique بعاصمة تونس في مايو سنة ١٩٣٠ . وقد اعتبره الفرنسيون « حملة صليبية تاسمة » ، ورأى التونسيون في هذا المؤتمر وانهجاده في بلاد إسلامية مساً بكرامتهم ، وإهانة لدينهم .

وأما الحادثة الثانية فهي ما عمدت إليه السلطة الفرنسية من إعداد العدة لإقامة احتفالات بمناسبة مرور خمسين سنة على احتلال تونس .

وإزاء هذه التصرفات اجتمعت الطبقة المثقفة التونسية في مؤتمر عام (٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠) قررت فيه مضاعفة نشاطها في مقاومة الاستعمار الفرنسي . فانتخبت هيئة لإدارة وتحرير جريدة « صوت التونسي » ، وكان من أبرز أعضائها الأستاذ الحبيب أبو رقية .

وأخذ الشعب يلتف حول هؤلاء الشبان الذين رأى فيهم نشاطاً كبيراً ، وحساساً متدفقا ، وأقداماً متزايدة ، وتكون لهم مراكز ممتازة بين قادة الرأي العام ، وأصبح الشعب يمدد عليهم آمالاً جساماً في السير به إلى الخلاص ، وإنقاذه من براثن الاستعمار .

وقد حاولت السلطة الفرنسية القضاء على نشاطهم ، فقدمتهم المحاكمة سنة ١٩٣١ . ولكن الشعب تضامن معهم وقام بمظاهرات في الشوارع أجبرت السلطة الفرنسية على التقهقر وإلغاء المحاكمة . وكان لذلك رنة فرح عمت جميع طبقات الشعب ، وقوت إيمانه وتعلقه بهؤلاء الشباب الذين تولوا الدفاع عنه .

وقد رأت السلطة الفرنسية في النهاية أن تمحل عن إقامة الاحتفالات المقررة لأحياء ذكرى الاحتلال الفرنسي من جهة ، ومن جهة أخرى أصدرت سلسلة من القوانين الاستثنائية للقضاء على نشاط الحركة الوطنية .

وفي شهر نوفمبر ١٩٣٢ أسس الأستاذ الحبيب بورقيبة مع بعض أعضاء هيئة إدارة « صوت التونسي » جريدة مستقلة تحت عنوان « العمل التونسي »

وفي أواخر سنة ١٩٣٢ رأى بعض رجال السياسة الفرنسية - وعلى رأسهم بول بنكور Paul Boncourt - وجوب فتح أبواب التجنس بالجنسية الفرنسية أمام عرب المغرب ، سعياً وراء فرنستهم . وحاولت فرنسا تنفيذ هذه الخطة في تونس ، بأن استصدرت من رجال الدين فتوى بأن التجنس من المسلمين لا يخرج عن دينه ، ويجوز دفنه في مقابر المسلمين . وما أن شاع خبر هذه المحاولات حتى ثارت ثائرة الشعب ، وأخذت الصحف الوطنية التي كانت تصدر وقتذاك ، وهي « العمل التونسي » و « لسان الشعب » وكذلك « صوت التونسي » ، التي كان يصدرها الحزب الحر الدستوري التونسي ، تفصح هذه المحاولات وتشهر بها تشهيراً . ومن المصادفات أن أكثر عدد الوفيات بين المتجنسين العرب في تلك المدة ، فكان الشعب يمانع في دفنهم في مقابر المسلمين ، مما أدى إلى مصادمات بين الشعب والقوات الفرنسية ذهبت نحيبتها أنفس عديدة ، وخاصة ببلدة المنستير

الحزب بتعبير نشاطه :

وهكذا انبعثت الحركة الوطنية انبعاثاً جديداً ، وأخذ الحزب يعمل لتوحيد الصفوف ، وجمع كلمة العناصر القديمة وعناصر الشباب الجديدة . ورأى أن الوقت قد حان لتنظيم الحزب من جديد على أسس متينة ، ووضع خطط ملائمة للظروف ومسايرة لما اكتسبه الشعب من وعى قويم . وكان الدافع لسلوك هذا الاتجاه الجديد هو ما رآه الحزب من نشاط واندفاع وكفاءة في عناصر الشباب الجديدة . فعقد الحزب مؤتمراً في ١٢ و ١٣ مايو سنة ١٩٣٣ ثم أثنائه قبول هيئة جريدة « العمل التونسي » ، بإجماع المؤتمرين في اللجنة التنفيذية للحزب . وأصدر المؤتمر ميثاقاً وطنياً بين في ديباجته « أن سياسة التقاطع مع فرنسا قد فشلت فشلاً ذريعاً ، بعد تجربة دامت سنوات طويلة » ، وأن الغاية التي يرمى إليها الحزب هي « تحرير البلاد ، ومنحها دستوراً يحفظ شخصيتها ، ويحقق لها سيادتها بين الأمم المتمتدة المتصرفة في شؤونها » .

وأثر هذا المؤتمر ازدياد نشاط الحركة الوطنية ، وساد التضامن بين قادة الشعب ، فقررت السلطة الفرنسية إزاء هذا أن تتخذ تدابير صارمة لوقف تيار الحركة

الوطنية . فأصدرت من جهة قراراً بإنشاء مقابر خاصة بالمتجنسين التونسيين ، وعطّلت من جهة أخرى الصحافة الوطنية ، وحلت كل تشكيلات الحزب الحر الدستوري .

ولكن ذلك لم يوقف نشاط الحركة الوطنية ، إذ كان يرى الشعب في تأسيس مقابر خاصة للمتجنسين انتصاراً كبيراً سجله ضد الاستعمار الفرنسي ، حتى صار المتجنسون العرب يطالبون بالرجوع إلى الجنسية التونسية .

الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد :

على أثر خلاف حدث بين قادة الحزب الأولين وجماعة « العمل التونسي » الذين دخلوا اللجنة التنفيذية أثر مؤتمر سنة ١٩٣٣ ، انعقد مؤتمر ببلدة قصر هلال في مارس سنة ١٩٣٤ ، حضره نواب عن سائر شعب الحزب للنظر في مسألة الخلاف ، وامتنع أعضاء اللجنة التنفيذية المعارضين لجماعة العمل التونسي من حضور المؤتمر ، فأعلن المؤتمر فصلهم من الحزب وانتخبوا « ديواناً سياسياً » لإدارة الحزب الذي سمي منذ ذلك التاريخ « الحزب الحر الدستوري الجديد » ، وعين الأستاذ الحبيب أبو رقية أميناً عاماً له .

أما بقية أعضاء اللجنة التنفيذية فإنهم لم يعترفوا بهذا الانتخاب واستمروا يعملون باسم « الحزب الحر الدستوري التونسي القديم » .

وقد امتازت حركة « الديوان السياسي » بما أدخلته على الحزب من اتجاه جديد وتطور كبير في طرق الدعاية الحديثة وأساليب الكفاح ، وبدأت بتنظيم الحزب على أسس شعبية . فكان أعضاؤه في النواحي والأقاليم ينتخبون « الشعب » التي تكون هيئات الحزب المحلية ، ولكل إقليم « جامعة » تتكون من مختلف الشعب التابعة له ، ويجتمع ممثلو هذه الهيئات في مؤتمر يعقد سنوياً بالماصمة لانتخاب « الديوان السياسي » الذي يشرف على تنفيذ سياسة الحزب . وهكذا صار الحزب يمثل الشعب تمثيلاً صحيحاً .

أما دعاية الحركة الجديدة فكانت تركز على لجان دعاية متفرعة في سائر أنحاء القطر ، وعلى الإكثار من الاجتماعات العامة في المدن والقرى والبوادي ، لإثارة أفكار

عامة الشعب ، وكان يقوم بهذه الجولات أعضاء الديوان السياسي أنفسهم ، وعلى رأسهم الأستاذ الحبيب أبو رقيبة الذي بذل نشاطاً كبيراً في نشر مبادئ الحزب بين طبقات الشعب في خطواته الأولى ، حتى توغلت الحركة الوطنية في البوادي النائية وأقصى الجبال ، وعمها الوعي القومي ، بعد أن كانت قبل ذلك المهدة منحصرة في المدن ، ولا يتأثر بها سوى طبقة معينة من الشعب .

وكان يساعد الديوان السياسي في حركته الدعائية بين طبقات الشعب بعض أقطاب الحركة الوطنيين في الأقاليم نخص بالذكر منهم الرحوم الحبيب أبو قطة رئيس جامعة منطقة بنزرت والأستاذ يوسف الرويسي رئيس جامعة منطقة الجريد والأستاذ الهادي شاكر رئيس جامعة صفاقس .

وإزاء هذا التيار الجارف الجديد ، سلك المقيم الجديد « بيرطون » سياسة جديدة ، وسمى للتفاهم مع العناصر الوطنية ، بمحاولة إعطائهم بعض الترضيات وتحذير نشاطهم ببعض الوعود . فسمح لهم أولاً بإصدار جريدة « العمل » وبمقد الاجتماعات العامة . ثم لما تحقق من خطر هذه الحركة على الاستعمار الفرنسي قرر القضاء عليها ، فألقى القبض على قادة الحركة وأبرز أعضائها في ٢ سبتمبر ١٩٣٤ واعتقلهم بـرج القصيرة في صحراء الجنوب التونسي ، وكان من بين هؤلاء الأساتذة الحبيب أبو رقيبة ويوسف الرويسي والرحوم الحبيب أبو قطة والهادي شاكر وصالح بن يوسف وغيرهم من أقطاب الحركة الوطنية في تونس .

الاضطهاد والمقاومة :

وما كاد خبر اعتقال قادة الحزب ينتشر حتى عمت الاضطرابات كامل البلاد ، فاعلنت الاضرابات وتوالى الاصطدامات بين الشعب والقوات الفرنسية المسلحة ، وبخاصة في بلدة المكين وقصر هلال وطبرية والبرجين ونقطة ومنتزل تميم .

فكانت هذه الاعتقالات بداية عهد اضطهاد عنيف لم يسبق له مثيل ، دام سنتين متواليتين بلا انقطاع . وكلما زاد تمسف السلطة الفرنسية اشتد رد الفعل من الشعب وازدادت مقاومته ، وكانت اعتقالات الرجال العاملين مستمرة طيلة هذه المدة بلا انقطاع . ورات السلطة الفرنسية في آخر الأمر أن سياستها ، المرتكزة على

استعمال القوة والعنف قد منيت بالفشل والخسران ، خصوصاً وقد اشتد الضغط على المقيم بيرطون من طرف هيئة الحزب التي كانت تعمل في باريس تحت قيادة الدكتور سليمان بن سليمان ، بمساعدة أحزاب اليسار الفرنسية .

الحزب يستعيد نشاطه :

رأت الحكومة الفرنسية أن تنهج منهجاً جديداً في سياستها بتونس ، فمكنت في شهر أبريل ١٩٣٦ المقيم العام « جيون » ، الذي بادر بإطلاق سراح المعتقلين وأباح الحريات العامة ، وكان انفراج الأزمة بعد ما قاست الحركة الوطنية من اضطهاد عنيف يعتبر انتصاراً عظيماً سجله الحزب لنفسه ، وباعثاً على سرعة إنتشار الوعي القومي من جديد . فتمكن الحزب من استكمال تنظيم صفوفه على أسس الديمقراطية بعد أن تمطل مدة سنتين ، فانتشرت الشعب الدستورية بسرعة كبيرة في كامل أطراف القطر ، وتكونت شبيبة للحزب في كل المراكز ، وكثرت جمعيات الكشافة ، وتأسست النقابات الوطنية الحرة ، حتى أصبح الشعب كله متكثلاً في تشكيلات الحزب وفي هذه الأثناء تقلدت الجبهة الشعبية الحكم في فرنسا ، فبعثت أملاً كبيراً في نفوس الشعب التونسي ، ورأى الحزب الجديد أن يحاول سلوك سياسة التقام مع فرنسا ، لما اشتهرت به أحزاب اليسار التي تتكون منها الحكومة الفرنسية من مناصرتها لمطالب الشعوب الواقعة تحت الاستعمار الفرنسي . فوافد الحزب أمينه العام الزعيم الحبيب أبو رقيبة إلى باريس مرات عديدة خلال سنتي ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ، للتقام مع الحكومة الفرنسية والدوائر الرسمية ، وإقناعها بوجهة نظر الوطنيين من وجوب إرضاء رغبات الشعب التونسي .

وقد رأى الحزب في ذلك الحين أن يسلك في سياسته مناورة جديدة تقوم على المطالبة بإصلاحات مستعجلة ، كرحلة أولى في سبيل تحقيق أهداف الحزب الأصلية التي ترى إلى استقلال البلاد وسيادتها ، على أن يكون الوصول إلى هذه الأهداف في مراحل ، وفي مقدمتها إحترام المعاهدات التي خرقها فرنسا منذ فرض الحماية ، وتنفيذ ما التزمت به من السير بالشعب في طريق الرقي ، وأعداده لتسيير شؤونه بنفسه . وهذا برنامج عملي غير متطرف ، كان من شأنه أن يفوز بتأييد أحرار فرنسا .

وقد قدم الحزب إلى حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية مشروع مطالبه المستمجة ،
الذى يقوم على منح الشعب التونسى برلمانا وحكومة مسؤولة أمامه .

ولكن حكومة الجبهة الشعبية سلكت نفس السياسة التى كانت تسلكها
الحكومات التى سبقتها على إختلاف ألوانها السياسية ، وهى سياسة بذل الوعود التى
لا تنفذ ولا يقصد منها غير تخدير الشعب وكسب الوقت ، فبعثت الوزير فيينو إلى
تونس . وبعد درس الحالة بها أذاع خطابا بالراديو ، أعلن فيه وجوب « إصلاح
الإدارة التونسية وتشريك التونسيين فى إدارة شؤون بلادهم »

وبرغم هذا فإن سياسة فرنسا لم يطرأ عليها أى تغيير ، إذ كانت خطة فرنسا
الاستعمارية لا تتأثر أو تتغير بتغيير الحكومة المركزية أو باتجاه سياستها الداخلية ،
بل إن وزارة الخارجية أقصت الوزير فيينو لأنه أظهر بعض المطف على الشعب
التونسى .

وفى شهر يوليو سنة ١٩٣٧ عاد الزعيم عبد العزيز الثعالبي من الشرق فاقتبله
الشعب بمهرجانات لم يسبق لها نظير فى تاريخ تونس ، إذ كان يعتبر أب
الحركة الوطنية .

وفى هذه الأثناء قام العمال التونسيون باضرابات عامة من أجل المطالبة
بمقوقهم النقابية ، فقاومت السلطة الفرنسية حركة العمال مقاومة عنيفة ، تسببت
عنها حوادث دامية ، أسفرت عن عشرات من القتلى ومآت من الجرحى ، فى
مناجم المتلوى وأم المراس والمظيلة والجبل الأبيض والتلين .

ولما رأى الحزب أن سياسة التفاهم مع فرنسا قد فشلت فى هذه المرة كما فشلت
فى المرات السابقة ، وإن السلطة الفرنسية تنوى القضاء على الحركة الوطنية التى
أصبحت خطراً يهدد نفوذها فى البلاد ، دعا الحزب إلى عقد مؤتمر فى شهر نوفمبر
سنة ١٩٣٧ . وبعد استعراض الحالة اتخذ قرارات هامة ترى إلى تنظيم خطة للمقاومة
ومقابلة العنف بالعنف .

وكان من الواضح أن فرنسا قد صممت عزمها على القضاء على الحركات الوطنية
ليس فى تونس فحسب ، بل فى جميع أقطار المغرب العربى . ولم يمض غير قليل
حتى بدأت حركة الاضطهادات العنيفة فى كل من مراكش والجزائر .

فراى الحزب أن يتضمن عند ذلك مع الحركة الوطنية فى مها كس والجزائر ، وقرر الإضراب العام فى نوفمبر سنة ١٩٣٧ .

ومنذ ذلك التاريخ ابتدأت السلطة الفرنسية تقربص رجال الحزب العاملين ، وتنزل بهم أقسى أنواع الإضطهاد ، ومنعت الاجتماعات العامة ، فازداد هيجان الشعب ، ولم يرضخ الحزب لهذا المنع واستمر يعقد الاجتماعات وينظم المظاهرات الشعبية الاحتجاج على السلطة الفرنسية ، فاسفر ذلك عن اصدمات بين الشعب والقوات الفرنسية المسلحة منذ أوائل سنة ١٩٣٨ ، وسالت الدماء فى أماكن متعددة وخاصة فى بنزرت .

وإزاء هذه الحال اجتمع المجلس الملى للحزب فى شهر مارس ، وحدد نهائيا موقفه من سياسة القمم التى انتهجتها فرنسا فى كافة أنحاء القطر ، وتوزع قادة الحزب لعقد الاجتماعات العامة وإعداد الشعب للصمود أمام هذه الموجة الاضطهادية . فكانت السلطة الفرنسية تلقى عليهم القبض أثناء قيامهم بجولات دعائية . فاعتقلت فى ٤ إبريل الدكتور سليمان بن سليمان والأستاذ يوسف الرويسى ، بعد أن منعت اجتماعات أرادها عقدها فى وادى مليز . وعلى أثر ذلك قامت اضطرابات أفضت إلى الاضطدام بين الشعب والقوات المسلحة ، فمات العشرات وجرح المآت من الوطنيين .

ثم اعتقل فى ٦ إبريل الأستاذة صالح بن يوسف والهادى نيرة ومحمد بورقيبة أثناء قيامهم بجولة دعائية فى منطقة الكاف .

وهكذا قامت السلطات الفرنسية بحركة اعتقالات واسعة شملت جميع قادة الشعب ، ولم يبق منهم من لم يزج به فى أعماق السجون .

فكان رد فعل الحزب عنيفاً ، إذ قرر سلسلة من المظاهرات لا تنقطع إلى أن ترجع السلطة الفرنسية عن غيها . وانتشرت الدعوة إلى مقاومتها بالعنف وإلى المصيان المدنى والمسكرى .

قامت مظاهرات هائلة فى كامل أنحاء القطر التونسى يوم ٨ إبريل سنة ١٩٣٨ وتمت فى هدوء تام ، وقد ظهرت فيها قوة الحزب الجبارة ونظامه المتيد وتكفل الشعب حوله .

وإزاء هذه الحال قررت السلطة الفرنسية القضاء نهائياً على الحزب ، ولو أدى ذلك إلى أسوأ العواقب . وفي يوم ٩ أبريل — أثر اعتقال زعيم الشباب الأستاذ على البهلوان — تجمهر الناس أمام المحكمة ؛ فجاءت القوات المسلحة الفرنسية ، وأطلقت نيرانها على الجماهير ، فقتلت زهاء الخمسمائة وببلم عدد الجرحى عشرات المئين ووقعت حوادث مماثلة في بقية أنحاء القطر التونسي في نفس اليوم . واعتقلت السلطة العسكرية بقية قادة الحركة ، وفي مقدمتهم الزعيم الأستاذ الحبيب أبورقيبة الذي أتى عليه القبض وهو في فراش المرض . وأعلنت الأحكام العرفية في البلاد وصارت المحاكم العسكرية في كل المدن تصدر أحكامها المستعجلة بالأشغال الشاقة والسجن الطويل الأمد ، وغصت السجون والمعتقلات بالوطنيين ، وانتشر الجيش الفرنسي في البلاد ، يعميث فيها فساداً ، ويمذب الأهالي ويضطهدهم ويمتدئ عليهم في الشوارع وينتهك حرمت بيوتهم ، واستمر الاضطهاد والتعسف بصورة فظيعة لم يسبق لها نظير ، ودامت هذه الحال خمس سنوات ، ذاق فيها الشعب التونسي الأمرين بسبب البطش والظلم الفرنسي .

الاضطهاد والحركة المقاومة :

كانت حوارث ٩ إبريل ١٩٣٨ التي دبرتها السلطة الفرنسية للقضاء على الحركة الوطنية فاتحة عهد من الاضطهادات والتعسف . وقد دام هذا العهد المظلم خمس سنوات متتالية ، دون أن يمتري الشعب فتور أو ملل ، بل استمر في كفاحه بعزم ثابت وإيمان قوى ، وأخذ هذا الكفاح صبغة عنيفة لم تعرف من قبل . وكانت الحركة الوطنية تزداد نشاطاً وقوة كلما ازدادت السلطة الفرنسية تعسفاً وبطشاً .

وقد قرر الشعب أثر حوارث ٩ إبريل أن يقابل العنف بالعنف ، فدخلت الحركة في طور جديد من المقاومة ، وقامت الاضطرابات والحوادث الدامية في جميع أنحاء البلاد ، بالرغم من إعلان الأحكام العرفية ، واعتقال الألوف من الوطنيين بصورة مستمرة ، وبالرغم من أن الحزب لم يكن له في ذلك الحين قيادة منظمة .

وبعد بصمة أشهر انتظمت الحركة الوطنية من جديد تحت قيادة الدكتور الحبيب ناصر ، وتشكلت شعب للحزب في كافة المدن والقرى في نظام سرى محكم ، وصارت هذه التشكيلات تعمل في الخفاء وتنفيذ التعليمات التي تتلقاها من القيادة الجديدة .

وكانت النشرات السرية التي يصدرها الحزب لإثارة الرأي العام وإذكاء الروح الوطنية في الشعب ، تقوم مقام الصحف الوطنية المعطلة والاجتماعات العامة المتنوعة .

وكان الحزب ينظم من وقت لآخر مظاهرات في الشوارع احتجاجاً على السلطة الفرنسية وتصرفاتها في تونس . وأول مظاهرة قام بها الحزب في ذلك العهد كانت في ميناء تونس وشوارعها ، بمناسبة قدوم المقيم العام الفرنسي الجديد « إريك لابون » Erick Labonne في شهر نوفمبر ١٩٣٨ ، واشهرت هذه المظاهرة بمشاركة عدد من السيدات اللاتي ألقى عليهن القبض مع عدد كبير من المتظاهرين .

ولما رأت الحكومة الفرنسية تخرج الحالة في تونس ، وأنها بالرغم مما تستعمله من الشدة للقضاء على الحركة الوطنية لم تستطع القضاء عليها ، بل زادها الاضطهاد قوة وانتشاراً ، جنحت إلى تخفيف وطأة الاضطهاد ، فقررت إرسال لجنة تحقيق تتكون من نواب في البرلمان الفرنسي ، برئاسة « السيولا كروزيلير » Lagrosillière فكان وجود هذه اللجنة مناسبة لأن تتقدم إليها الوفود من كافة أنحاء القطر التونسي بعرائض تطالب فيها بإطلاق سراح الزعماء المعتقلين وإجابة مطالب الشعب وسمح المقيم الجديد بإصدار بعض الجرائد ذات الصبغة الوطنية نخص بالذكر منها جريدة « تونس الفتاة » وجريدة « تونس » .

وكانت الحرب العالمية الثانية على الأبواب ، وظهرت مطامع إيطاليا في الاستيلاء على تونس . فقررت الحكومة الفرنسية في شهر يناير سنة ١٩٣٩ إيفاد رئيسها دالادي Daladier إلى تونس لإظهار تمسك فرنسا بها . واغتم الشعب هذه الفرصة ليظهر للعالم أنه غير راض عن تصرفات فرنسا في بلاده ، وأنه يطالب باستقلاله ، وقام بمظاهرات رائمة ، وخاصة في بنزرت وباردو وتونس

وصفاقس وفي كل مكان حل به الرئيس الفرنسى . وقد اعتقلت السلطة أثناء هذه المظاهرات الثبات من الوطنيين وحكمت عليهم أحكاماً قاسية .

وزيادة على ذلك فإن احتجاج الشعب على السلطة الفرنسية كان يتجلى فى ما كان يحدته من أعمال الإرهاب والتخريب التى كلفت الإدارة خسائر فادحة . وقد تكاثرت الحرائق فى المصالح الفرنسية ومصالح الجيش الفرنسى وحقول الممرين ، وكانت وسائل المواصلات تقطع فى سائر أنحاء القطر التونسى وخاصة الخط الحديدى وأعمدة التليفون وأسلاكه . ولم يوقف تيار هذه الحركة ما كانت تصدره المحاكم الفرنسية العسكرية من أحكام بالإعدام على كل من يتهم بالقيام بعمل من هذا النوع .

واشدت هذه الحركة مدة الحرب الأخيرة بالرغم مما اتخذته السلطة الفرنسية من الاحتياطات . ومن جملة ما عمدت إليه من الوسائل أن فرضت على السكان حراسة أعمدة التليفون فى جميع أنحاء القطر ، وجمعت كل فرد مسؤولاً على عشرة أعمدة .

وقد تخرج الموقف مدة الحرب المالية الثانية ، وظهرت حركات العصيان بين الجيوش التونسية التى جندتها فرنسا بالقوة القاهرة ، وقد اضطرت السلطة الفرنسية إلى استئصال الحيلة تارة والقوة تارة أخرى لحلهم على ركوب البواخر التى كانت تنقلهم إلى ميادين القتال فى فرنسا وبلجيكا . وقد انتشرت حركة العصيان بين الجنود التونسيين الذين كانوا يراطلون فى تونس نفسها وخاصة بمدينة الفيروان ومدينة قابس . وقضت السلطة الفرنسية على هذه الحركات بكل شدة ، وجردت كل الجنود التونسيين من الأسلحة طول مدة الحرب .

وبلغ الاضطهاد الفرنسى مدة الحرب أشده ، فكانت المحاكم العسكرية تصدر أحكاماً بصورة مستمرة على الوطنيين ، حتى امتلأت السجون والمعتقلات فى تونس والجزائر بألوف من الوطنيين التونسيين .

الهدنة بين فرنسا والمحور :

ولما أعلنت الهدنة بين فرنسا والمحور رأى قادة الحزب الدستورى أن يقوموا

بحركة واسمة للمطالبة بالاستقلال لتونس وبقية أقطار المغرب العربي . وكانت
وضعية فرنسا الجديدة الناجمة عن احتلال جيوش المحور لها تجعلها عاجزة عن
القيام بتمهيداتها نحو تونس ، وحمايتها من كل اعتداء . ورأى الوطنيون أن الوقت
قد حان لأن يعلنوا بطلان الحماية وأن ينادوا باستقلال تونس ، وفي ٢٠ يونيو
سنة ١٩٤١ تقدم وفد برئاسة الدكتور الحبيب تاجر بمريضة إلى البلاط يطالب فيها
حكومة الباي بإعلان سقوط الحماية وإطلاق سراح الزعماء المعتقلين في فرنسا ،
كما تقدمت وفود أخرى بمرائض في نفس المعنى إلى السلطات التونسية المحلية .
ولكن السلطة الفرنسية اعتقلت هذا الوفد قبل أن يحظى بمقابلة الباي ،
كما اعتقلت أعضاء الوفود الأخرى وزجت بهم في السجون . ثم أطلق سبيلهم
بعد بضعة أسابيع بتدخل من الباي نفسه .

وعلى إثر ذلك كثرت أعمال التخريب والاضطرابات والحوادث الدامية
والثورات المحلية ، وكان أبرزها حوادث قصر هلال وثورة دقاش ، مما أدى إلى
اعتقال مئات من الوطنيين .

وكان الزعماء الذين اعتقلوا على أثر حوادث ٩ إبريل ١٩٣٨ وفي مقدمتهم
الزعيم الحبيب بورقيبة ، لا يزالون معتقلين في سجن « سان نيكولا » بمدينة
مرسيليا . وقد ساءت حالتهم من الجوع والعذاب إلى أن أشرف بعضهم على
الهلاك ، ولم تنجم السلطة الفرنسية على محاکمتهم خشية وقوع اضطرابات
خطيرة في تونس . وإزاء ضغط الرأي العام التونسي واستمرار الحوادث ، عملت على
تحسين حالتهم المادية ، ثم أطلقت سراح ١٢ منهم ونقلتهم إلى قرية « تريست » بقرب
مدينة « أكيس انبروفنس » حيث أقاموا هناك إقامة جبرية .

وبعد فترة من التردد رجعت السلطة الفرنسية إلى سياسة القمع ، واعتقلت
في ١٩ يناير سنة ١٩٤١ الدكتور الحبيب تاجر وزملاءه أعضاء الديوان السياسي
للحزب الذين أفلتوا من الاضطهادات التي نالت كثيراً من إخوانهم المشاركين
لهم في هذا الكفاح العنيف منذ سنة ١٩٣٨

ولكن الحركة الوطنية لم تقف أمام هذه الصدمة ، وتكونت دواوين سياسية
أخرى تولت زمام الحركة ، وكلما اعتقلت السلطة الفرنسية جماعة قامت مكانها
أخرى في قيادة الحركة ، وهكذا لم تنقطع حركة المقاومة ولا حوادث التخريب

جهود جلاله المنصف باي :

تميز جانب الحركة الوطنية بجلوس جلاله محمد المنصف على عرش تونس في ١٩ يونيو سنة ١٩٤٢ . وكان معروفا بمواقفه الوطنية السابقة ، ومناصرته للحزب الحر الدستوري الذي كان عضوا رسمياً فيه منذ عهد شبابه سنة ١٩٢٢ . فعمل هذا الملك على تقوية الروح الوطنية بمواقفه الخالدة . وقد أراد أن يدافع عن كرامة عرشه وحقوق شعبه ، فقدم عريضة إلى رئيس حكومة « فيشي » في ٤ أغسطس سنة ١٩٤٢ ، طالب فيها باحترام السيادة التونسية وإرضاء رغبات الشعب . وكانت هذه العريضة لا تختلف في بنودها الستة عشر عما كان يطالب به الحزب ، قبل اعتقال زعمائه سنة ١٩٣٨ ، فتوترت العلاقات بين جلالته وبين ممثل فرنسا بسبب ذلك ، ولكن الإزمة انفجرت بينهما بعد أن وعدت الحكومة الفرنسية ملك تونس بأنحاز مطالبه . غير أن السلطات الفرنسية بدأت منذ ذلك الحين تضمر الشر لجلالاته ، وتمجّين الفرص للتخلص منه .

عودة الحزب إلى الكفاح العلني :

في اليوم التاسع من شهر نوفمبر سنة ١٩٤٢ نزلت جيوش المحور في تونس بمساعدة السلطة الفرنسية نفسها . وكانت السجون مكتظة بالوطنيين ، فرأى هؤلاء أن الوقت مناسب لأن يعودوا إلى نشاطهم ، وبأخذوا بزمام الحركة من جديد في تلك الظروف الحرجة التي تجتازها البلاد . وحاول المعتقلون منهم الخروج من السجن بالقوة ، بعد أن علموا أن السلطة الفرنسية بصدد تدبير مؤامرة لنقلهم إلى ما وراء خطوط القتال ، فقاموا بثورة داخل السجن وتمكنوا من فتح أبوابه ، إلا أن الجنود المرابطين أمام باب السجن حالت بينهم وبين ذلك ، بعد أن قتل منهم أربعة وجرح الكثيرون . وكانت هذه الحادثة السبب الرئيسي في إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في كافة سجون تونس في غرة ديسمبر سنة ١٩٤٢ واستأنف هؤلاء كفاحهم ، وانتظم الحزب من جديد بجميع تشكيلاته ، وانتشرت شعبه في المدن والقرى والمدائر ، وأنشأوا منظمة للشباب التونسي

نضم الآلاف من الشبان الذين أنشئت لهم معسكرات للتدريب . وقد نظم الحزب دعاية واسعة لنشر الوعي القومي وتوجيه الرأي العام ، بما كان يقوم به رجاله من جولات في كافة أنحاء القطر ، وما يقدمونه من اجتماعات عامة . وكان الحزب يصدر جريدة يومية تحت عنوان « أفريقيا الفتاة » .

وقد ساد هذا العهد جو من الحرية لم تعرف تونس له نظير ، وكانت روح التضامن قوية بين جميع الناس ، وتكونت جمعيات الإسعاف التي تولت مساعدة المنكوبين من جراء الحرب ، وتأسس تحت إشراف الحزب لجان تابعة للجمعية الهلال الأحمر في كل مكان ، وتطوع شباب الحزب لمساعدة السلطة التونسية في تنظيم التمرين وحفظ الأمن وأعمال الإسعاف . وكان النزاع قائماً بين هؤلاء وبين الشباب الفرنسي من جماعات (S. O. L) الذين كلفتهم الإدارة الفرنسية بالقيام بأعباء هذه المهام ، إلا أن الشباب التونسي لم يترك لهم المجال ، حتى أدى الأمر في كثير من الأحيان إلى الاصطدامات بين الفريقين وإلى سفك الدماء .

وفي ذلك العهد حاول جلالة المنصف باي أن يسترد السلطة التي سلبتها فرنسا من الحكومة التونسية ، فبدأ بتكوين وزارة انتقالية اختار أفرادها بنفسه ، كخطوة أولى لتحقيق رغبات الشعب في تسلم مقاليد حكمه وإعلان استقلاله . إلا أن تطورات الحرب في تونس حالت دون انجازه هذا البرنامج ، بعد أن احتلت القوات الحليفة البلاد التونسية .

وفي تلك الظروف الحرجة التي كانت تجتازها البلاد استطاع جلالة محمد المنصف بمهارة كبيرة أن يشرف على تسيير شؤون البلاد ، وقد لزم الحياد التام بين القوات المتحاربة في بلاده ، بالرغم من جميع المحاولات التي كانت تقوم بها سلطات المحور والسلطة الفرنسية المتعاونة معها ، لملحه على المدول عن هذه الخطوة . أما رجال الحزب الدستوري فإنهم عملوا على تنظيم الحزب تنظيمًا محكمًا حتى جعلوا منه قوة تستطيع أن تفرض إرادتها ، وأن تسترجع حقوق تونس رغم كل الصعوبات .

وكان الملك والحزب ، يطالبان باطلاق صراح الزعيم الحبيب بورقيبة وبقيّة الزعماء المعتقلين في فرنسا ، وإرجاعهم إلى تونس .

وأرادت سلطة المحوران تستغل هذا الأمر لتقوية مركزها في تونس ، فقامت

بتحرير الزعماء التونسيين من سجون فرنسا ونقلتهم إلى روما . فزلوا ضيوفا على الحكومة الإيطالية ، وذلك في ٩ يناير ١٩٤٣ . وقد حاولت إيطاليا من جهتها الدخول في مفاوضات سياسية مع الزعيم الأستاذ الحبيب أبو رقيبه ، ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل أمام الموقف الوطني الصلب الذي وقفه الأستاذ أبو رقيبة من المفاوضات الإيطالية ، ذلك الموقف الذي كان سبباً في تأخير إرجاعه إلى تونس ، ولم يسمح له بمغادرة روما إلا تحت إلحاح جلالة الملك النصف ، وضغط الشعب التونسي المتظاهر أمام المفوضية الإيطالية . فوقع إرجاعه هو وبقية زملائه من قادة الحركة في ٨ إبريل ١٩٤٣

المركز الوطنية في أوروبا :

أما قادة الحركة الذين كانوا في معتقلات تونس واستأنفوا نشاطهم أيام احتلال المحور ، فقد كان بعضهم — وهم الدكتور الحبيب ثامر والأستاذ الطيب سليم والرشيد إدريس وحسين التريكي والرحوم الهادي السعيدى — يرون وجوب الهجرة إلى أوروبا ، وكان على اتفاق معهم في الرأي الأستاذ يوسف الرويسى والرحوم الأستاذ الحبيب أبو قطفة^(١) اللذان كانا معتقلين في سجون فرنسا . وكان هؤلاء يرون ضرورة العمل خارج البلاد ، ووجوب انتهاز الفرصة لخرق النطاق الحديدي المضروب حول تونس وبقية بلاد المغرب . وقد اقتحموا أشد الصعوبات في تلك الظروف الحرجة للوصول إلى أوروبا ، وحملوا رؤية الكفاح الوطني خارج البلاد ، وكتبوا صفحة من الجهاد الجديدة في الدعاية لقضية تونس خاصة والمغرب عامة لدى مختلف الأوساط الأوروبية . وقد ضموا جهودهم إلى جهود زعماء العرب المهاجرين وتعاونوا معهم ، وأنشأوا مكتباً ببرلين سمي « مكتب المغرب العربي » ، وآخر ببافيس للدعاية لقضية بلادهم ، وأصدروا صحيفة باللغة الألمانية والعربية في برلين تحت عنوان « المغرب العربي » .

(١) توفي الأستاذ حبيب أبو قطفة في ٥ مايو سنة ١٩٤٣ أثناء قصف الباخرة التي كانت تقله بين تونس وصقلية ، ودفن في مدينة تراباني في جزيرة صقلية ، فكانت خسارة تونس فيه كبيرة ورزؤها بفقده عظيماً ، فقد كان رحمه الله بطلاً في الكفاح لا يجارى ومثلاً في التضحية والإخلاص .

وقد رأوا أن يصرفوا عنايتهم للاهتمام بالجالية المغربية القيمة بفرنسا وأروبا ، وكان عددها يفوق المئتي ألف . فعملوا على بث الدعاية الوطنية بين صفوفها وإيقاظ شعورها الوطني ، وكان أكثرهم مسخرين للعمل في المصانع وفي أعمال التحصينات على شاطئ المحيط الأطلسي ، وهم يعيشون تحت شروط خاصة ويعاملون معاملة شاذة ، من قبل المؤسسات الفرنسية التابعة لحكومة فيشي . وكان لزاماً على من تولى حماية مصالحهم والدفاع عن حقوقهم أن ينتشلهم من هذه الحالة ، وأن يوجد لهم مؤسسة تدبر شؤونهم وترعى مصالحهم ، على غرار المؤسسات التي كانت من نوعها لبقية المهال .

وكان لهذه الحركة التي قام بها رجال الحزب في أروبا أثرها في الدعاية لقضية المغرب حتى في البلاد العربية الشرقية ؛ إذ اقتضت ظروف الحرب الثانية وجود عدد كبير من رجالات العرب وشبابهم في أروبا ، وكانوا يجربون كل شيء عما يجري داخل بلاد المغرب .

بعد احتلال قوات الحلفاء لتونس :

ولم يمض غير قليل حتى احتلت جيوش الحلفاء تونس في ٨ ماي سنة ١٩٤٣ . فدخلت الجيوش الفرنسية تونس تحت حماية جيوش الحلفاء ، وأرادت أن تنقذ الفرصة للقضاء على الحركة الوطنية في تلك الفترة الأولى التي سادت فيها الفوضى ، وأول ما بادرت إليه هو خلع ملك البلاد جلاله محمد المنصف ، بدعوى التعاون مع المحور ، يوم ١٤ ماي سنة ١٩٤٣ ، ونفته إلى بلدة الأغوات في جنوب الجزائر . وقد قام الجيش الفرنسي والسلطة الفرنسية في كل أنحاء القطر بحركة قمع إجماعي ؛ فأصدرت أوامرها بإعدام المئتين من الأفراد ، فأعدموا رمياً بالرصاص بدون محاكمة ، ونسفت القرى الآمنة بسكانها ، وألقي بالمئات من الوطنيين في غياهب السجون . كل ذلك لا تزال الرعب في قلوب الشعب والقضاء على الحركة الوطنية .

ولكن الشعب أمام هذه الموجة من الاضطهاد العنيف صمد في مقاومته ، حتى أدى به الأمر إلى القيام بثورات مسلحة ، خاصة بناحية دوز وناحية رأس الجبل . أما زعماء الحركة الوطنية أنفسهم فقد أفلتوا من هذا الاضطهاد ؛ ولكنهم

الوا تحت رحمة السلطة الفرنسية التي ضيقت عليهم الخناق ووضعتهم تحت رقابة
شديدة ، وكانت الأحكام العرفية مسلطة على البلاد . وبالرغم من هذا فإنهم عملوا
على جمع شتات الشعب حول الحزب ، مقاومين تيار اليأس ومحافظين على الوعي
القومي الذي كان قد زرعه الحزب بجهود جبارة في السنوات الأخيرة .

وبعد أن انتظم الحزب في الخفاء بجميع تشكيلاته القديمة ، عقد قادة الرأي
في تونس مؤتمراً في شهر فبراير سنة ١٩٤٥ ، وانفقوا على تقديم عريضة للحكومة
الفرنسية تتضمن المطالبة بالاستقلال الذاتي للبلاد التونسية .

ولكن السلطة الفرنسية لم تغير موقفها بل شددت الخناق على الحزب ،
واستمرت في اتباع سياسة الضغط والاضطهاد . وفرضت على الزعيم الحبيب أبو رقية
إقامة جبرية بالعاصمة . وكانت تقصد من ذلك منعه من القيام برحلات داخل القطر
التونسي لنشر دعاية الحزب .

وإزاء هذه الحالة ، وبعد أن يؤس قادة الحركة من الوصول إلى حل للقضية التونسية
مع فرنسا ، اتجهت أنظارهم إلى الخارج ، وخاصة إلى الشرق العربي ، ورأوا وجوب
خرق النطاق الحديدي المضروب على تونس ، حتى يرفعوا صوتها عالياً بالمطالبة بحقوقها
أمام الضمير العالمي . وفي ذلك الحين كان برتوكول الإسكندرية قد تم توقيعه ،
وظهرت للوجود جامعة الدول العربية ، فأرقدوا الأستاذ الحبيب أبو رقية إلى
مصر ، فغادرتونس في ٢٦ مارس سنة ١٩٤٥ واجتاز حدودها خفية ، وبعد سفره
طويلة مملوءة بالأخطار والمتاعب وصل القاهرة في يوم ٢٦ إبريل ١٩٤٥

وبعد مقابلة الزعيم الحبيب أبو رقية لتونس ، خلفه في قيادة الحركة الأستاذ
سالح بن يوسف أمين الحزب العام مع بقية أعضاء الديوان السياسي ، وهم الأساتذة :
المنجي سليم والهادي نوري وعلي البلهوان والدكتور سليمان . فواصل الديوان السياسي
عمله في إحكام تنظيم الحزب ، وتقوية دعايته بين طبقات الشعب ، بالرغم من كل
المراقيل التي كانت تضعها السلطة الفرنسية في طريقه . فازدادت الحركة قوة وانتشاراً
أما السلطة الفرنسية فقد استمرت في سياستها دون أن تلتفت إلى هذه
الوضعية الجديدة التي أصبحت تهدد نفوذها ، وحاولت في مناسبات عديدة
أحداث الاضطرابات للبطش بالشعب والقضاء على حزبه . ومن هذه الحوادث

حادثة « الطابور » التي دارت رحاها في شهر أغسطس ١٩٤٥ ، وقد أطلقت أيدي جيش الطابور في شوارع تونس ، فهجم على السكان وقتل منهم الكثيرين . وتكررت حوادث من هذا النوع قام بها الجيش الفرنسي في سائر أنحاء القطر التونسي في سنتي ١٩٤٤ - ١٩٤٥ ، كانت أفظعها كارثة بلدة زرمدين في شهر يوليو ١٩٤٦ ، حيث سلب الفرنسيون قوات الدرك على سكان القرية ، فماتوا فيها فساداً وهدموا الدور وأتلفوا ما بها وهتكوا الأعراض .

وإزاء هذه الاعتداءات الشنيعة نظم الشعب حركة مقاومة ، بجانب حركة الحزب الحر الدستوري . فتكونت جمعيات سرية كثيرة توزع النشريات النارية ، وتدعو إلى المقاومة العنيفة .

وقد زاد الحركة الوطنية قوة تضامن قادة اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري مع قادة الديوان السياسي للحزب في ميدان الكفاح الوطني ، واتحادهم في جبهة وطنية واحدة ، وكذلك دخول عناصر جديدة لها مكانتها في الأوساط التونسية وفي مقدمتها علماء جامعة الزيتونة فخص بالذكر منهم الأستاذ الشاذلي بن القاضي والأستاذ الفاضل بن عاشور .

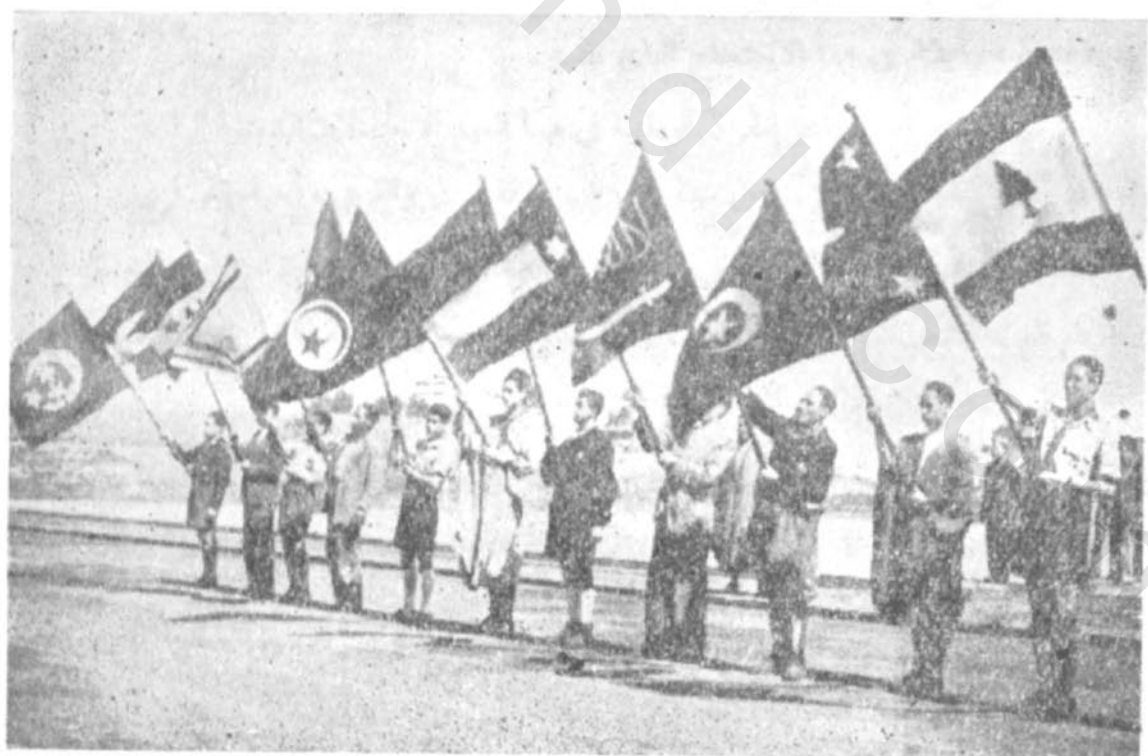
وفي شهر أغسطس ١٩٤٦ رأى قادة الشعب أن يعمدوا النظر في موقفهم على ضوء ما طرأ على قضيتهم من عوامل جديدة جعلتها معروفة في الرأي العالمي ، فمقدوا مؤتمر عام في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٦ ، حضره ممثلون عن الحزب الدستوري الجديد والقديم ، ونقابات العمال ، وأساتذة جامعة الزيتونة ، واتحاد الموظفين ، واتحاد التجار وأرباب الصناعات ، وجمعية الفلاحين ، وجمعية الأطباء والصيدالة وجمعية المحامين التونسيين ، وجمعية المعلمين ، كما حضره الوزراء السابقون في عهد جلالة النصف باي ، وبعض أعضاء المجلس الكبير ، وكان عدد الحاضرين يفوق السبعائة . فوافق المؤتمر بالإجماع على ميثاق وطني^(١) أعلنوا فيه بطلان الحماية الفرنسية وطالبوا بالاستقلال التام والانضمام إلى جامعة الدول العربية . وقبل انفضاض المؤتمرين هاجمت القوات الفرنسية مكان الاجتماع وألقت القبض على أربعين من الحاضرين . فعم البلاد جو من الاضطرابات الخطيرة ،

(١) انظر نص الميثاق في ملاحق هذا الكتاب .



الاحتفال بذكرى تأسيس جامعة الدول العربية

وقد ظهر إلى الشمال الأستاذ صالح بن يوسف سكرتير الحرب الحر الدستوري التونسي
وإلى جانبه المرحوم الشيخ العروسي الحداد رئيس المؤتمر الوطني



طائفة من شباب الحزب يحملون الأعلام العربية

وقامت المظاهرات واضرب الناس عن أعمالهم ، واحتجبت جميع الصحف العربية كما احتج العالم العربي على هذا التصرف ، وردد صدى هذه الحادثة الرأى العام العالمى . وخشيت السلطة الفرنسية اندلاع الثورة فى البلاد ، فأطلقت سبيل المعتقلين بعد أن قفسوا شهراً فى السجن .

وأمام إجماع الشعب على المطالبة باستقلال البلاد ، رأت السلطة الفرنسية أن تتخذ موقفاً جديداً ، وإن تدخل إصلاحات على البلاد فأعلن المقيم العام الفرنسى الجنرال ماست فى ٢٣ سبتمبر ١٩٤٦ برنامج إصلاحاته^(١) . وكانت إصلاحات صورية لانغير شيئاً فى جوهر الحماية ، ورأى الشعب أن هذه الإصلاحات لا تحقق المطالب التى قررها المؤتمر ، فرفضها رفضاً باتاً وأعلن سخطه واحتجابه عليها .

وقد كثرت فى ذلك العهد الاتصالات بين المقيم الفرنسى وقادة الشعب للتفاهم معهم وإقناعهم بقبول مشروع الاتحاد الفرنسى ، ولكنهم رفضوا التفاهم مع الحكومة الفرنسية على غير أساس إعطاء الاستقلال التام لتونس . وقد كانوا أعلنوا من قبل احتجاجهم على مشروع الاتحاد الفرنسى ، لما أدرج فى دستور فرنسا الجديد ، وأيدم فى هذا الاحتجاج الباى نفسه .

وكان من أبرز مظاهر الحركة الوطنية فى هذا العهد الاحتفالات الشعبية الرائعة التى أقامها الحزب يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٤٧ ، بكافة المدن والقرى ، أحياء للذكرى الثانية لتأسيس جامعة الدول العربية . وكانت هذه الاحتفالات عبارة عن استفتاء عام قام به الشعب التونسى ليبين لفرنسا ، أن نظاره متجهة إلى جامعة الدول العربية ، لا إلى المشاركة فى الاتحاد الفرنسى .

والظهر الثانى لنشاط الحزب إعلانه الحداث والقيام بإضراب يوم ١٢ مايو سنة ١٩٤٧ ، وهو يوم الذكرى السادسة والستين للاعتداء الفرنسى على تونس بفرض الحماية الفرنسية ، وكذلك إعلانه الإضراب العام يوم ١٤ مايو سنة ١٩٤٧

(١) أهم ما تضمنته هذه الإصلاحات هو إحداث مجلس وزراء يتكون من ست وزراء .

تونسين وست وزراء فرنسين ، ورفع عدد المجالس البلدية المنتخبة ، وإلغاء المراقبات الإقليمية ، وإلحاح من اختصاص المراقبين المدنيين .

احتجاجاً على خلع جلالة محمد المصنف باي ، وهو اليوم الذي إعتدى فيه الفرنسيون على عرش تونس .

وقد رأت فرنسا في أغسطس ١٩٤٧ أن تنفذ برنامج الإصلاحات التي أعلنت عنه في سبتمبر ١٩٤٨ ، وهي تريد من وراء ذلك أن توهم الرأي العام العالمي أنها تعمل لإجابة رغبات الشعوب الواقعة تحت سيطرتها . غير أن هذه الإصلاحات لم تغير شيئاً في جوهر الوضعية التونسية ، بل رجعت بالقضية إلى الوراء ، وقد أجمع الشعب على رفضها ، وفي مقدمته قادة الحزب الحر الدستوري الذين صمموا على رفض أي مشروع تتقدم به فرنسا لا يكون مبنياً على أساس الاستقلال التام للبلاد .

أما جلالة المصنف ملك تونس الشرعي فقد نقل من جنوب الجزائر إلى شمالها بمدينة « تينيس » ، ومن هناك إلى مدينة « بو » بجنوب فرنسا في شهر أكتوبر ١٩٤٥ حيث يقيم اليوم ، ولا يزال الشعب يطالب برجوعه إلى العرش . وقد أصبح جلالته بفضل مواقفه الخالدة في منفاه رمز الجهاد الوطني ، وهو يؤيد الحركة الوطنية في الداخل والخارج وينفخ فيها من روحه القوية .

حركة العمال في تونس :

أصبحت حركة العمال في تونس من العناصر الأساسية في كفاح الشعب التونسي ضد الاستعمار الفرنسي . وقد نشأت هذه الحركة عقب الحرب العالمية الأولى . وكان العمال في تونس في ذلك العهد منضمين إلى جامعة النقابات الفرنسية (C. G. T.) ، وبالرغم من نزعتها اليسارية فإن اتجاه هذه الهيئة كان اتجاهاً استثمارياً . فرأى العمال التونسيون أن يكونوا نقابات وطنية ، وقام الزعيم النقابي الدكتور محمد علي القابسي سنة ١٩٢٤ بإنشاء نقابات للعمال التونسيين ، منفصلة عن جامعة النقابات الفرنسية . ولكن هذه المنظمة الفتية لاقت مقاومة عنيفة من السلطة ومن المنظمة الفرنسية ، وانتهى الأمر بحلها ، ونفى زعيمها إلى الشرق مع جماعة من قادة هذه الحركة في أواخر سنة ١٩٢٥ ، ولكن فكرته أثرت وترعرعت ، فلما عادت الحريات العامة إلى تونس سنة ١٩٣٧ ، قامت من جديد حركة نقابية وطنية ، مستقلة عن جامعة النقابات الفرنسية ، ولكن السلطة الفرنسية قضت

عليها في نفس الوقت الذي قضت فيه على الحركة الوطنية أثر حوادث ٩ إبريل سنة ١٩٣٨

وفي سنة ١٩٤٤ سمحت السلطة الفرنسية بتأسيس نقابات تونسية حرة ، فانتشرت هذه الحركة الفتية بسرعة كبيرة ، وبفضل مجهودات زعيمها فرحات حشاد أنظم إليها كافة العمال التونسيين ، وبلغ عدد المنخرطين فيها مائة وخمسين ألفاً وهم يكونون اليوم قوة كبيرة تحسب لها السلطة الفرنسية حسابها . وقد ظهرت هذه الحركة العمالية في مظهر حركة وطنية تؤيد الحزب الدستوري في مطالبته بالاستقلال . ولذا رأت السلطة الفرنسية أن تقضى عليها ، واستعملت ما في وسعها من نفوذ ومناورات حتى لا تعترف بوجودها هيئة الاتحاد العالمي للعمال (F. S. M) . وقد قامت في المدة الأخيرة باضراب عام دقاعا عن الحرق النقابية ، وتم هذا الإضراب في كامل القطر ، ونمتت جميع مصالح الحكومة وطرق المواصلات . فأرادت السلطة الفرنسية أن تغتصم الفرصة للقضاء عليها من أساسها ، فدبرت لها مؤامرة بمساعدة الجيش الفرنسي ، وبينما كان العمال المضربون في محطة قطار صفاقس يحافظون على تنفيذ الإضراب ، هاجمهم القوات المسلحة بدون سابق انذار وأطلقت عليهم الرصاص ، فمات منهم ٣٠ وجرح ١٥٠ ، واعتقلت السلطة الفرنسية عقب ذلك مئات من العمال وأودعتهم السجن ، وقد تظاهر الشعب التونسي بأسره احتجاجاً على هذا الاعتداء الدامي ، وقدم أعضاء بلدية صفاقس استقالتهم وحملوا السلطة الفرنسية مسؤولية هذه الحوادث . ولسكن السلطة الفرنسية مع ذلك قدمت زعماء الحركة النقابية إلى المحكمة الفرنسية ، فأصدرت عليهم في ٢٠ يناير ١٩٤٨ أحكاماً قاسية .

وبالرغم من هذا كله فلم تستطع السلطة الفرنسية القضاء على الحركة العمالية في تونس .

الحركة الوطنية في المشرق :

كان الشرق العربي لا يعرف عن القضية التونسية إلا القليل ، بسبب النطاق الحديدي الذي ضربته فرنسا لمنع تسرب الأخبار عن هذه البلاد التي تعيش في

هزلة جعلتها أشبه ما تكون ببلاد السوفيات .

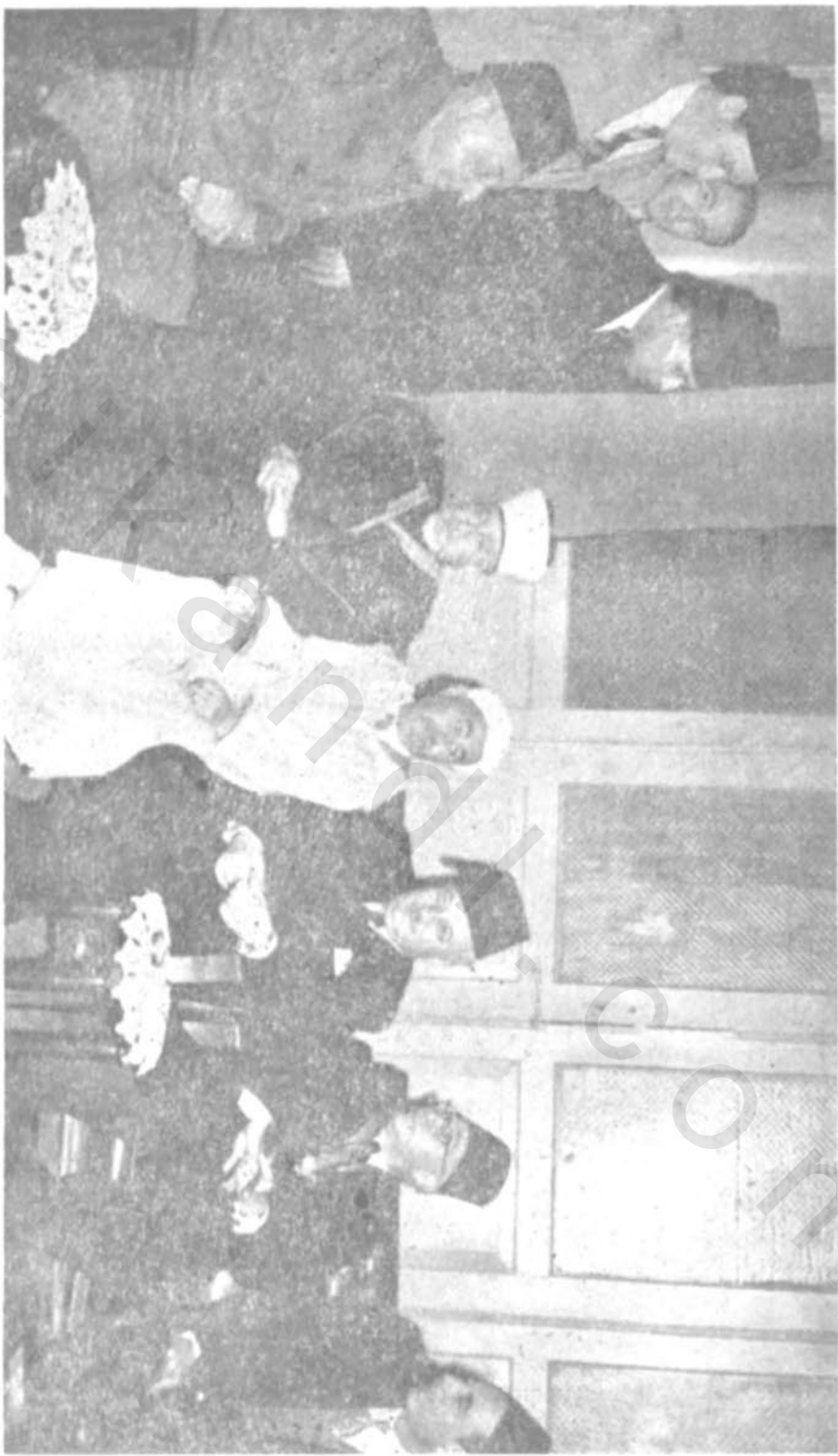
وفي أواخر الحرب العالمية الأخيرة استطاع الزعيم الأستاذ الحبيب أبو رقية خرق هذا النطاق ، وبمجرد وصوله إلى القاهرة بذل نشاطاً كبيراً للتعريف بقضية تونس ، وقد تجلّى ذلك في اتصالاته بدوائر جامعة الدول العربية والهيئات السياسية والعربية ، وفيما كان ينشره من فصول في شرح القضية التونسية ، وما يقدمه من مذكرات ، وفيما تنشره له الصحافة من تصريحات .

وقد عزز جهاده في الشرق العربي إخوانه الذين كانوا لاجئين في أوروبا مدة الحرب ، ثم تمكنوا من الالتحاق به في القاهرة في شهر يونيو ١٩٤٥ . فانتظم العمل وتوحدت الجهود وتأسس مكتب للدعاية لقضية تونس في القاهرة تحت اسم « مكتب الحزب الحر الدستوري التونسي » . وبدأ بإصدار نشرة دورية باللغة العربية تغذي الصحافة العربية في أقطار الشرق بأحداث الأخبار عن تونس ، وتشرح قضيتها للرأي العام العربي ، وأخرى باللغة الفرنسية لتغذية شركات الأخبار والأوساط الأجنبية .

وفي يوليو ١٩٤٦ وصل إلى دمشق قادماً من أوروبا الأستاذ يوسف الرويسي ، فبدأ نشاطه لقضية تونس وبقية القضايا العربية ، بما كان يقوم به من محاضرات في النوادي القومية واتصالات بالدوائر الرسمية ، وما كان ينشره من مقالات في الصحف .

وقد قامت هذه الحركة بمهمتها في ربط الصلة من جديد بين الأقطار الشرقية وتونس ، التي يعمل الاستعمار الفرنسي جاهداً على فصلها عن شقيقاتها في الشرق العربي ، وقد أخذ العالم العربي في المشرق يهتم بما يجري خلف الستار الحديدي المضروب حول هذه البلاد .

وكان الغرض من هذه الحركة هو إخراج قضية تونس من المحيط المصطنع الذي وضعتها فيه فرنسا إلى محيطها الطبيعي ، كجزء من القضية العربية العامة . وبعد أن اتسعت الحركة في الشرق ، سافر الزعيم الحبيب أبو رقية إلى الولايات المتحدة الأمريكية في شهر ديسمبر ١٩٤٦ ، للاتصال بالهيئات الرسمية والوفود الدولية في هيئة الأمم المتحدة ، تمهيداً لمرض قضية تونس على هذه الهيئة .



في مكتب المغرب العربي

عمو الأمير عبد الكريم طلال المغرب ولول عينة ساحة المني الأكبر والأسناد الحبيب أبو رقية
ولول شاهه دولة رايض الصليح ودولة جميل مرادم بك ومالك عبد الرحمن عزام باشا

وكان بجانب مكتب تونس مكاتب تمثل حركة الجزائر وحركة صراكش
وتقوم بنفس العمل الذي كان يقوم به مكتب تونس .
ولما كانت الحركات الوطنية في أقطار المغرب الثلاثة تعمل لتحقيق هدف واحد ،
وتكافح عدواً واحداً ، فقد قررت عقد مؤتمر في ١٧ فبراير ١٩٤٧ ، وقد اجتمع
المؤتمر ، وانتهى بتقرير استقلال أقطار المغرب ووحدتها وجلاء القوات الأجنبية
عنها ، ورفض مشروع الاتحاد الفرنسي والاندماج إلى جامعة الدول العربية ،
تمهيداً للوحدة العربية الكاملة . كما قرر توحيد مكاتب الحركات الوطنية في القاهرة
 وإنشاء مكتب موحد تحت اسم « مكتب المغرب العربي » .
فلاقي هذا المكتب تأييداً كبيراً من كافة الهيئات والأحزاب في الشرق
المغربى ، وكان لهذا العمل التوحيدي أثره في نشاط الدعاية لقضية المغرب .
وقد ضاعف هذا النشاط خروج البطل العربي سمو الأمير عبد الكريم
الخطاطي من الأسر الفرنسي ، ونزوله في القاهرة ضيفاً على جلالة المناروق المظلم .
وقد خطت الحركة الوطنية في المغرب خطوة أخرى جريئة ، وذلك بتكوين
لجنة تحرير المغرب العربي من ممثلين عن الأحزاب القومية في تونس والجزائر
وصراكش ، تحت رئاسة سمو الأمير عبد الكريم الخطاطي .

خاتمة

أجلنا في الفصول السابقة تاريخ تونس في القديم والحديث ، وقد حاولنا أن نرسم للقارى صورة واضحة للعالم عن هذا القطر العربى كما يبدو من خلال عصوره التاريخية ، معتمدين على أوثق المصادر وأدق الإحصاءات دون أن ننفل عن التنبيه إلى ما فى بعض المصادر الأجنبية من محاولة تكييف تاريخ هذه البلاد — وبخاصة فى العصر الحديث — تكييفاً يلائم أغراض المستعمرين ويخفى الأهداف الحقيقية التى يرمون إليها من وراء استثمارهم .

وقد اقتصرنا فى عصور تونس التاريخية على النواحي البارزة فى حياتها ، وهى النواحي التى من شأنها أن تعطى للقارى صورة واضحة من حياة هذه البلاد وحضارتها وعلاقاتها بغيرها من الدول ، وعيننا بصفة خاصة بالمصر الحديث ، لأن تونس دخلت فيه فى عهد مرهان ما انقلب إلى عهد استثمار أجنبى تحت ستار الحماية الفرنسية . ولا عيب لمن يريد أن يشكك بمستقبل هذه البلاد عن أن يحيط بههدا الحاضر ، وبالسياسة الفرنسية المتبعة فيها وبالتيارات الاستعمارية التى تسيرها فى جميع النواحي .

وقد لاحظ القارى أن هناك نقطتى تحول فى تاريخ تونس الحديث : أولاهما ناتجة عن معاهدتى « باردو » و « الرسمى » اللتين سلبتا البلاد استقلالها وفرضتا عليها الحماية الفرنسية .

والثانية ناتجة عن الحركة الإستقلالية التى نشأت بصفة منظمة فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، وقطعت فى مقاومة الفرنسيين والمطالبة بحقوق البلاد شوطاً بعيداً ، حتى ترعرعت وبلغت حدّاً أقض مضاجع الفرنسيين فى الوقت الحالى .

وإذا كانت الحماية الفرنسية قد فرضت على تونس أن تسلم مقاليد أمورها لفرنسا التى تحاول أن تبقها إلى الأبد مربوطة بمجلة امبراطوريتها ، فإن الحركة التونسية الإستقلالية قد كانت دائماً معارضة لهذا الاتجاه واستطاعت خلال الثلاثين سنة الماضية أن تثير حرباً عواناً ضد الخطط الفرنسية . فنجحت فى إيقاف

التجنيس بالجنسية الفرنسية ، واستفحال أمر الإدارة الفرنسية المباشرة واحباط سياسة الإدماج وغير ذلك .

وإذا كانت فرنسا قد استطاعت أن تخدع العالم في الماضي بأنها تقوم في تونس بمهمة تمدينية كما خدعت بعض التونسيين الذين تستند إليهم في استتباب سيطرتها ، فإن هذه الخدعة لم تعد تنطلي على أحد ، بعد ما تبين للجميع — بعد تجربة دامت سبعة وستين عاماً — أن فرنسا لا تريد خيراً لهذه البلاد ، وأن الحماية قد عرقلت تقدمها ووقفت حجر عثرة في سبيل رقيها .

وقد أصبح جميع التونسيين يؤمنون بأن تقدمهم لا يتأتى إلا بعد رفع النير الفرنسي عنهم واسترجاع استقلال البلاد وحريتها ، بعد أن فشلت كل المحاولات التي بذلت في ظروف مختلفة للاستفادة من الحماية وتوجيهها في صالح البلاد ، كنظام مؤقت ينتهي بالوصول إلى أن تتولى البلاد مقاليد أمورها وتحكم نفسها بنفسها .

وإذا كان الاستقلال حقاً طبيعياً لكل شعب ، فهو — علاوة على ذلك — شيء ضروري لتونس ؛ إذ أنها لم تكن من الحماية الفرنسية إلا استنزاف ثروتها وبقاءها ترسف في أهلال الجهل والفقر والمرض ، وتعرض مذسأناً ومرافقها وأراضيها للدمار والحراب في الحربين العالميتين الماضيتين .

وقد كان من المأمول — أثناء الحرب العالمية الأخيرة — أن تتحول فرنسا عن أساليبها الاستعمارية ، وتحاول إقامة علاقتها بتونس على أساس استقلالها ، والتعاون معها داخل هذا الإطار على ما يحفظ مصالح الطرفين دون مساس بسيادة البلاد وكرامة أصحابها .

ولكن الحرب انتهت ، وعلى الرغم من أن فرنسا خرجت منها ضعيفة منهارة لا تستطيع أن تقف على رجلها دون معونة خارجية ، فإنها لم تتحول قيد أعملة عن سياستها الاستعمارية إزاء تونس ، ولم تستطع جميع التغيرات التي طرأت على كثير من البلاد المستعبدة التي تحررت من ربة الاستعمار — إما بحد السيف ، وإما بالتفاهم — أن تحدث أثرها في العقلية الفرنسية ، وتنبهها إلى أن عهد الاستعمار قد انقضى ، وأن دولا أعظم منها وأقدر على الاحتفاظ بمستعمراتها قد اضطرت إلى أن تسلم مقاليدها لأصحابها وتصلح أخطاءها الماضية ؛ مراعاة لمصالحها الحقيقية

لأنها قد أدركت أن المستقبل هو لحرية الشعوب ، وأن الاستعمار الذي أشرف على الانهيار لم يبق له مجال ، وأن الأساس الصحيح هو تقدير رغبات الشعوب وإقامة العلاقة معها على أساس التعاون الصادق وتبادل المنفعة المشتركة .

برغم هذا كله فإن فرنسا ما تزال مصرة على الاحتفاظ بما تسميه الامبراطورية الفرنسية في الوقت الذي ترى فيه انهيار الامبراطورية البريطانية والهولندية أمام أعينها ، وفي الوقت الذي تواجه فيه داخل بلادها من المشاكل ما يكاد يفضي بها إلى الانهيار المحتوم .

ومع ذلك فما يزال الفرنسيون يقشبتون بالاستعمار ، ويحاولون أن يموهوا على الشعوب الرازحة تحت حكمهم بما يسمونه بمشروع « الاتحاد الفرنسي » .

أما هذه الشعوب فقد شقت طريقها إلى الاستقلال ولن تنطلي على تونس ولا على غيرها خدعة هذا الاتحاد الذي تعرف أنه بدعة جديدة يراد بها المحافظة على الاستعمار الفرنسي تحت ستار جديد .

والتونسيون جميعاً يدركون أن هذا الاتحاد إنما هو مظهر من مظاهر سياسة الإدماج التي حاولتها فرنسا في الماضي وأخفقت فيها ، وأن هذا الاتحاد لا يمكن أن يتم بين تونس وفرنسا ؛ لأنه لا توجد هناك رابطة تربط بينهما ، وأن مستقبل بلادهم مرهون بكفاحهم وبمعاونة الجامعة العربية التي يعتبرون الانضمام إليها شيئاً طبيعياً تفرضه وحدة الجنس والدم واللغة والتاريخ والتقاليد .